



شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان

دارفور...

العيش في منطقة الخطر والموت

التقرير الشهري الدوري | شهر يناير 2026



الفهرس

- المخلص التنفيذي: (4 - 3)
- المقدمة: (4)
- المنهجية: (4)
- المراجعة والتحليل القانوني: (6 - 5)
- قائمة الاختصارات: (7)

أولاً: ولاية شمال دارفور:

1. الوضع الأمني: (9 - 8)
2. انتهاكات حقوق الإنسان: (10 - 9)
3. أوضاع المجتمع المدني: (12 - 10)

ثانياً: ولاية شرق دارفور:

1. الوضع الأمني: (13)
2. انتهاكات حقوق الإنسان: (14)
3. أوضاع المجتمع المدني: (15 - 14)

ثالثاً: ولاية غرب دارفور:

1. الوضع الأمني: (17 - 16)
2. انتهاكات حقوق الإنسان: (18 - 17)
3. أوضاع المجتمع المدني: (20 - 19)

رابعاً: ولاية جنوب دارفور:

1. الوضع الأمني: (21)
2. انتهاكات حقوق الإنسان: (22 - 21)
3. أوضاع المجتمع المدني: (23 - 22)

خامساً: ولاية وسط دارفور:

1. الوضع الأمني: (25 - 24)
2. انتهاكات حقوق الإنسان: (26 - 25)
3. أوضاع المجتمع المدني: (26)

- الاستنتاجات والتوصيات: (29 - 27)





الملخص التنفيذي:

يعرض هذا التقرير صورة شاملة للوضع والأمني والحقوقى والإنساني في ولايات اقليم دارفور الخمس (غرب، وسط، شمال، جنوب وشرق دارفور) خلال شهر يناير 2026، في سياق يتسم بتصاعد العنف، وتدهور سيادة حكم القانون، واتساع نطاق الانتهاكات بحق المدنيين، بالتوازي مع استجابات إنسانية محدودة وغير مستقرة، وجهود مجتمعية محلية تحاول سد فجوات الدولة المنهارة.

فشهدت ولايات دارفور استمرارًا للعمليات العسكرية باستخدام الطائرات المسيّرة، والاشتباكات المسلحة، والكمائن، إلى جانب الانفلات الأمني الواسع داخل المدن والطرق الرابطة بين المحليات. وأسفرت هذه التطورات عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى وسط المدنيين، وتدمير ممتلكات خاصة، ونزوح داخلي متزايد، خاصة في شمال وغرب ووسط دارفور. كما تكررت حوادث السطو المسلح، والنهب المنظم، وإطلاق النار العشوائي، لا سيما في الأسواق والأحياء السكنية، مع استخدام الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وظهور أنماط إجرامية مرتبطة بدراجات نارية وعربات قتالية.

وثّق التقرير نمطًا واسعًا من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، شملت.

- الاعتقالات التعسفية والاستجابات القسرية، خاصة بحق الرجال، والناشطين المدنيين، والعاملين في غرف الطوارئ، والتجار.
- الاختطاف وطلب الفدية كوسيلة ممنهجة، مع تهديد المحتجزين بالنقل إلى سجون سيئة السمعة.
- التعذيب وسوء المعاملة داخل أماكن الاحتجاز، وحرمان المحتجزين من الضمانات القانونية الأساسية، بما في ذلك الحق في معرفة التهم، والاتصال بالأسر، والحصول على محامين.
- العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك محاولات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، خاصة في مراكز الإيواء ومناطق النزوح، في ظل إفلات شبه كامل من المحاسبة.

وأظهرت المعلومات الواردة تدهورًا خطيرًا في أوضاع السجون، خاصة سجون زالنجي، نيالا، ودقريس، حيث يعاني المحتجزون من الاكتظاظ، وانعدام الرعاية الصحية، وسوء الصرف الصحي، ونقص الغذاء، وانتشار الأمراض، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الوفيات، خصوصًا بين كبار السن وذوي الأمراض المزمنة. وتمثل هذه الأوضاع انتهاكًا صارخًا للمعايير الدولية الدنيا لمعاملة السجناء.

ورغم تمديد فتح معبر أدري، وما تبعه من دخول مساعدات إنسانية، إلا أن الاستجابة الإنسانية ظلت غير كافية مقارنة بحجم الاحتياجات المتزايدة. ولا تزال مناطق عديدة تعاني من صعوبة الوصول، خاصة الفاشر وأجزاء من غرب ووسط دارفور. كما سجل التقرير تفشي أمراض وبائية، وعلى رأسها الحصبة، وسط ضعف النظام الصحي وانهيار البنية التحتية الطبية، ونقص الكوادر والأدوية. وفي المقابل، لعبت غرف



الطوارئ والمبادرات المجتمعية والمنظمات الوطنية دوراً محورياً في تقديم الخدمات الأساسية، رغم تعرضها لضغوط وقيود إدارية وأمنية.

واتسمت البيئة السياسية والإدارية بالاضطراب، مع صدور قرارات بحل وإعادة تشكيل بعض الأجسام، وتدخلات في العمل الإنساني، شملت إغلاق مكاتب منظمات وطنية دون شفافية كافية. كما برز استخدام آليات أهلية وغير رسمية لمعالجة قضايا ذات طابع قانوني وحقوق، ما أضعف ثقة المواطنين في العدالة، وكّرس الإفلات من العقاب. ورغم المخاطر، واصل المجتمع المدني والمبادرات الشبابية والنسوية أنشطتها في مجالات الإغاثة، وبناء السلام، والصحة، والتعليم، ومناهضة خطاب الكراهية. غير أن هذه الجهود تواجه تحديات متزايدة، تشمل الاعتقالات، والتشهير، وغياب الحماية، وبيئة عمل غير مواتية.

المقدمة:

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية تُعنى تخصيصاً بمراقبة وتوثيق وتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها ومستوياتها وزيادة الوعي الحقوقي وتعزيز جهود المناصرة من أجل المساواة والعدالة.

تسعى الشبكة إلى توفير معلومات دقيقة وعالية الموثوقية يتم جمعها حصرياً من الميدان، عن أوضاع حقوق الإنسان والحوادث الأمنية، من خلال إصدار تقارير شهرية دورية ذات تحليلات متعمقة، بالإضافة إلى التقارير الأسبوعية والنشرات العاجلة وفق تطورات الأحداث. كما تقوم الشبكة بإصدار بيانات وخطابات وكلمات ذات الصلة بالأحداث والمناسبات العامة ذات العلاقة بالجوانب الحقوقية. وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية وقراءات بلغة مهنية رصينة، حول انتهاكات حقوق الإنسان الأوضاع الأمنية.

المنهجية:

أعد هذا التقرير بناءً على بيانات ومعلومات جمعها راصدوا "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" الميدانيون المنتشرون في ولايات إقليم دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة وصرامة مهنية، تستخدم الشبكة أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصُمم خصيصاً لجمع بيانات رئيسية وتفصيلية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية، وأوضاع المجتمع المدني وجوانب حياة المواطنين المختلفة.

يعمل هذا النهج على تسهيل عملية جمع بيانات ومعلومات أكثر موثوقية وتحفظ بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصادقية في جميع مراحل العمل. وتتبع الشبكة عملية مراجعة وتدقيق والتحقق من صحة البيانات والمعلومات بفريق عمل متكامل ومتداخل متخصصين في أي مرحلة لوحدها.



المراجعة والتحليل القانوني:

تشير المعطيات الواردة في التقرير، إلى أن الأوضاع في ولايات دارفور تندرج قانوناً ضمن نزاع مسلح غير دولي وفقاً للمادة (3) المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، وذلك لتوافر (1) وجود أعمال عدائية مسلحة منظمة ومستمرة؛ (2) سيطرة فعلية لقوات مسلحة منظمة غير حكومية على أجزاء واسعة من الإقليم؛ (3) استخدام أسلحة ثقيلة (مسيرات، قنابل يدوية، أسلحة نارية) ضد أهداف داخل مناطق مدنية. وبناءً عليه، فإن جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، بغض النظر عن وضعها القانوني أو السياسي.

تشكل حوادث القصف التي أودت بحياة عشرات المدنيين، بما في ذلك قصف القرى والأسواق والمناطق المأهولة، انتهاكاً جسيماً لمبدأ (1) التمييز (Distinction)؛ (2) التناسب (Proportionality)؛ (3) الاحتياطات أثناء الهجوم (Precautions in Attack). وهي مبادئ راسخة في المادة 48 من البروتوكول الإضافي الأول، وفي القاعدة العرفية رقم 1 و14 من القانون الدولي الإنساني العرفي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر). كما قد ترقى هذه الأفعال إلى جرائم حرب وفق المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمتمثلة في تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين.

وتشكل الوقائع المتعلقة باعتقال مدنيين (أطباء، قيادات أهلية، نشطاء) دون أوامر قضائية، ودون إخطار أسرهم، واحتجازهم في أماكن غير معلومة، انتهاكاً مباشراً لكل من (1) المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ (2) المادة 6 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ (3) مبادئ الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما تشكل هذه الممارسات جريمة مستمرة في حال عدم الكشف عن مصير المحتجزين، وقد ترقى إلى جريمة ضد الإنسانية إذا ثبت أنها جزء من سياسة ممنهجة أو واسعة النطاق، وفق المادة 7 من نظام روما.

إن الأوضاع الموثقة داخل سجن زالنجي، من اكتظاظ، غياب الرعاية الصحية، انعدام الصرف الصحي، وشح الغذاء، تشكل: معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة، وانتهاكاً للمادة 7 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وخرقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984، التي يُعد السودان طرفاً فيها. كما تمثل مخالفة صريحة للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.

وتشكل محاولات الاغتصاب، الطعن، والاعتداءات الجنسية الموثقة انتهاكاً جسيماً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) – رغم تحفظات السودان، إلا أن حظر العنف الجنسي يُعد قاعدة أمرة، ولقرار مجلس الأمن 1325 والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما يُعد العنف الجنسي في سياق النزاع، جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وفق نظام روما الأساسي.



وتشير تكرار حوادث النهب المسلح، وإطلاق النار في الأسواق والمناسبات الاجتماعية، واستخدام القنابل اليدوية داخل مناطق مدنية، إلى إخفاق جسيم في واجب الدولة أو السلطة القائمة بالأمر الواقع في حماية السكان، والالتزام الإيجابي بضمان الحق في الحياة والأمن الشخصي. وهو ما يخالف المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 4 من الميثاق الإفريقي.

عليه تقع المسؤولية الجماعية والفردية على كل من: (1) أصدر أوامر، أو نفذ، أو تقاعس عن منع الانتهاكات. وقد يخضع للمساءلة الجنائية الفردية بموجب القانون الجنائي الدولي، والولاية القضائية العالمية، أو آليات العدالة الانتقالية مستقبلاً. ووفق مبدأ مسؤولية القائد والرئيس، يتحمل القادة العسكريون والمدنيون المسؤولية إذا علموا أو كان ينبغي أن يعلموا بوقوع الانتهاكات ولم يتخذوا إجراءات لمنعها أو معاقبة مرتكبيها.

ورغم انهيار مؤسسات العدالة، تظل القوانين السودانية سارية من حيث المبدأ، ومنها: (1) الوثيقة الدستورية (2019) – باب الحقوق والحريات، (2) القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 (جرائم القتل، الاغتصاب، الحراية)، (3) قانون الإجراءات الجنائية. غير أن تعطيل القضاء وتغول السلطات المسلحة أدى إلى شلل آليات الانتصاف، وغياب التحقيقات المستقلة، وتكريس الإفلات من العقاب، وهو ما يشكل خرقاً لالتزامات السودان الدولية.

في الخلاصة، تشير مجمل الوقائع إلى نمط ممنهج من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وفشل بنيوي في حماية المدنيين وضمان الحد الأدنى من سيادة القانون، واحتمال ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تستوجب تحقيقاً دولياً مستقلاً. وبالتالي فإن استمرار هذه الأوضاع دون مساءلة لا يشكل فقط تهديداً للمدنيين، بل يقوض أي أفق للسلام أو العدالة في دارفور والسودان عموماً.



قائمة الاختصارات

الاختصار بالانجليزية	الاسم باللغة الانجليزية	الاسم باللغة العربية
SAF	Sudanese Armed forces	القوات المسلحة السودانية
RSF	Repaid Support forces	قوات الدعم السريع
SJF	Sudanese Joint Forces	القوات المشتركة السودانية
IDPs	Internally Displaced People	النازحون
Refugees	Refugees	اللاجئون
IHL	International Humanitarian Law	القانون الدولي الانساني
GC	Geneva Conventions	اتفاقيات جنيف
AP	Additional Protocol	البروتوكول الاضافي
ICC	International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
Amnesty International	Amnesty International	منظمة العفو الدولية





أولاً: شمال دارفور

1. الوضع الأمني:

شهدت ولاية شمال دارفور خلال شهر يناير 2026 تصعيداً خطيراً في الانتهاكات ضد المدنيين والعاملين في القطاع الصحي، إلى جانب تدهور حاد في الوضع الأمني والإنساني، خاصة في محليات الفاشر، دار السلام، مليط، كتم، وطويلة.

ففي الأول من يناير، تعرض المدير الطبي لمستشفى محلية دار السلام الريفي، برفقة المدير الإداري وشخصين آخرين، لهجوم مسلح نفذته عناصر لقوات الدعم السريع على متن عربة قتالية مسلحة بدوشكا روسية، و12 قذيفة، وآر بي جي، و3 قرانوف كل واحد يحتوي على أربعة محمل طويل م ذخرة بالكامل، أثناء عودتهم من مهمة إنسانية بحثة من منطقة شنقل طوباي إلى محلية دار السلام. وقع الهجوم في حوالي الساعة 12 ظهراً، وشكل انتهاكاً جسيماً لحماية العاملين في القطاع الصحي، وخرقاً واضحاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني التي تضمن سلامة الطواقم الطبية أثناء أداء واجباتها.

وفي 3 يناير، لقي خمسة رجال مصرعهم في محلية الفاشر بعد تعرضهم للطعن والتعذيب، وذلك أثناء محاولتهم تفقد منازلهم التي نزحوا عنها قبل نحو عام من محلية مليط. ووفقاً لمصادر محلية، فإن الضحايا يقيمون في الأحياء الشرقية لمدينة الفاشر، بما في ذلك أحياء المصانع والمعهد، في واقعة تعكس تصاعد العنف الممنهج ضد المدنيين العائدين إلى مناطقهم. كما تعرض 21 شخصاً، من بينهم 9 نساء و11 رجلاً، لاعتداءات بالضرب باستخدام العصي، استهدفت الأرجل والأيدي والرأس، أثناء خروجهم من منطقة جبال وانا في طريقهم إلى محلية طويلة، في انتهاك صارخ للحق في السلامة الجسدية وحرية التنقل.

ويعيش سكان محلية الفاشر حالة واسعة من الخوف والقلق، حيث أجبر عدد كبير من المواطنين على مغادرة منازلهم واللجوء إلى مراكز الإيواء، نتيجة انعدام الأمن ومنع المدنيين من الإقامة داخل الأحياء السكنية. وتشير إفادات ميدانية لـ"شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان"، إلى أن قوات الدعم السريع تسيطر على مدينة الفاشر، وسط وضع أمني متوتر يتسم بانتشار النهب المنظم للمنازل والمتاجر والأسواق العامة، لا سيما ممتلكات الأشخاص الذين اضطروا لمغادرة المدينة. ووفقاً لمصادر الشبكة الميدانية بالمنطقة، يتم بيع المسروقات في سوق ثابت الواقعة جنوب غرب الفاشر، في ظل غياب أي آليات للمساءلة أو الحماية.

وتشير الأوضاع إلى أن التحركات المسلحة وقرارات الأمر الواقع داخل الفاشر تقتصر على قوات الدعم السريع، باعتبارها الجهة المسيطرة فعلياً، بينما يظل المدنيون محرومين من أي حماية قانونية أو أمنية فعالة.





أما في محلية مليط، فلا يزال الوضع الأمني هشاً، حيث تعرضت المنطقة لهجوم بطائرة مسيرة يوم الأحد 25 يناير في حوالي الساعة 8 مساءً، ما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة أربعة أطفال بجروح خطيرة، تم نقلهم لتلقي العلاج خارج المحلية. ووقع الهجوم في حي المربعات (منازل العرب)، ما يثير مخاوف جدية بشأن استهداف المناطق السكنية.

ورغم تحسن الوضع الأمني نسبياً في طويلة، وغياب ظواهر النهب والسرقة، إلا أن السلطات القائمة تفرض رسوماً مالية مرتفعة على أصحاب المتاجر في الأسواق، حيث يتم تحصيل مبالغ مالية مرتين أسبوعياً (كل سبت وثلاثاء 10 ألف جنيه سوداني)، تحت مسمى رسوم الحراسة. كما يعيش المواطنون والنازحون في مساكن هشة تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات السكن اللائق، تتكون في الغالب من أقمشة وقش، بما يعكس عمق الأزمة الإنسانية وغياب الحلول المستدامة.

2. إنتهاكات حقوق الانسان:

تكشفت معلومات إضافية حول الهجوم الذي استهدف الطاقم الطبي التابع لمستشفى محلية دار السلام الريفي بتاريخ الأول من يناير، حيث أسفر الاعتداء عن إصابة شخصين؛ إحداهما إصابة خطيرة، والأخرى متوسطة. كما تعرض المدير الطبي للمستشفى لإصابة بسكين بين أصابع اليد اليسرى، تمثلت في جرح بطول يقارب 6 سم وعمق 3 سم. إضافة إلى ذلك، قامت القوات المهاجمة بنهب جميع الهواتف المحمولة الخاصة بالمجني عليهم، وسرقة مبلغ نقدي قدره مليون جنيه سوداني من المدير الطبي، في انتهاك جسيم لسلامة العاملين في القطاع الصحي ولمبدأ حماية الطواقم الطبية.

وفي محلية كتم، وتحديدًا منطقة جرجيرة، فرضت القوات المشتركة، في 15 يناير عند حوالي الساعة الرابعة صباحاً سيطرتها على المنطقة التي كانت تحت سيطرة قوات الدعم السريع بعد عمليات عسكرية، وهو ما تزامن مع مقتل 19 مدنياً ونزوح جماعي واسع للسكان. وتُعد منطقة جرجيرة منطقة ريفية استراتيجية، تقع على بُعد نحو 70 كيلومتراً جنوب مدينة الفاشر، وترتبط بين عدة مسارات حيوية.

وفيما يتعلق بالاعتداء الذي استهدف 21 مدنياً أثناء تنقلهم، أفادت المعلومات ميدانية للشبكة بأن المعتدين قاموا بنهب دوابهم (الحمير)، والاستيلاء على المواد الغذائية الأساسية (العيش/الدخن)، إضافة إلى الهواتف المحمولة التي كانت بحوزة بعضهم، فضلاً عن البطاطين والملابس، ما فاقم من أوضاعهم الإنسانية وعرضهم لخطر مباشر.

وتشير إفادات ميدانية من مصادر الشبكة بالولاية، إلى أن قوات الدعم السريع قامت بنهب واسع النطاق لممتلكات المواطنين في محلية الفاشر ومناطق أم برو، ونقل المسروقات إلى سوق ثابت لبيعها بأسعار متدنية. كما وردت تقارير خطيرة عن تعرض النساء والفتيات في مراكز الإيواء لانتهاكات جنسية، في ظل تهديدات مباشرة بالقتل في حال الإبلاغ أو الحديث عن تلك الجرائم، ما يعكس نمطاً ممنهجاً من القمع والترهيب.



وفي سياق متصل، تم منذ 26 أكتوبر 2025 احتجاز عدد كبير من الرجال عقب سقوط مدينة الفاشر من قبل قوات الدعم السريع، حيث أفادت مصادر محلية باحتجازهم في مستشفى الأطفال (الميناء البري) الواقع في الجهة الشرقية من المدينة. وحتى تاريخه، لا تتوفر معلومات مؤكدة عن مصير المحتجزين في مستشفى أطفال (الميناء البري) تقع في الاتجاه الشرقي للولاية، غير أن تقارير متداولة تشير إلى مقتل جميع المحتجزين البالغ عددهم نحو 132 رجلاً، دون وجود تحقيق مستقل أو إعلان رسمي، ما يثير مخاوف جدية بشأن حالات اختفاء قسري وقتل خارج نطاق القانون.

كما تم تسجيل حالات اعتقال تعسفي وتعذيب لأشخاص عادوا إلى مدينة الفاشر بغرض تفقد أو استعادة ممتلكاتهم. وفي هذا السياق، أبلغ عن اختفاء سيدة تُدعى ماجدة، تحركت من محلية طويلة إلى الفاشر بتاريخ 16 يناير 2026 برفقة سائق شاحنة، ولم تعد حتى الآن نهاية يناير. وتشير إفادات ميدانية لمصادر الشبكة، إلى تعرضها لانتهاك جنسي واحتجاز قسري داخل الفاشر. وتُعد الضحية من الشخصيات المعروفة في طويلة، وكانت من العاملات في النشاط التجاري بمدينة الفاشر. وتشير المصادر كذلك إلى الاستيلاء الكامل على منازل المواطنين الفارين من مدينة الفاشر، ومنعهم من العودة إليها، في انتهاك واضح للحق في السكن والملكية.

وفي محلية كرنوي، أفادت تقارير بمحاصرة ما لا يقل عن 2000 أسرة في مناطق وادي قردي، أم سعد، وأم بارو، وسط أوضاع إنسانية بالغة الخطورة. كما يشهد الوضع الأمني في محليتي اللعيت والطويشة حالة من التذبذب، حيث تتكرر حوادث النهب والسرقة بعد ساعات المساء، خاصة بحق من يحملون أموالاً أو هواتف، إضافة إلى حالات اختطاف نساء وفتيات.

أما في محلية ككبائية، فتفيد معلومات لمصادر الشبكة، بسيطرة كاملة لقوات الدعم السريع على المنطقة، مع انتشار كثيف لنقاط التفتيش على الطرق، الأمر الذي أدى إلى فرض إتاوات غير قانونية على وسائل النقل، ورفع تكاليف السفر بشكل كبير، ما زاد من معاناة المدنيين وقيد حركتهم. وفي محليتي دار السلام وشنقل طوباي، تم رصد حوادث نهب وحالات اغتصاب متكررة، أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من النساء باتجاه محلية طويلة بحثاً عن الأمان. كما شهدت منطقة طرة بمحلية الفاشر تهديدات مباشرة للمزارعين عبر إدخال الإبل إلى المشاريع الزراعية قسراً، ما أدى إلى نزوح أكثر من 351 أسرة إلى محلية طويلة، في سياق يندرج ضمن استخدام وسائل العنف الاقتصادي وتهديد سبل العيش.

3. أوضاع المجتمع المدني:

وعلى الصعيد الإنساني، يواجه المدنيون في مدينة الفاشر صعوبات بالغة في وصول المساعدات الإنسانية، في حين تصل المساعدات إلى محليات طويلة، كتم، مليط، اللعيت، ككبائية، سريف، وصرف عمره، إلا أنها تظل غير كافية لتلبية احتياجات المستفيدين. وفي محلية طويلة، وبسبب وجود مكاتب اللجنة الدولية للصليب



الأحمر وجمعية الهلال الأحمر، تم تسجيل معظم المدنيين، ويحصلون على مساعدات إنسانية بصورة أكثر انتظاماً.

نفذت مجموعة من منظمات الأمم المتحدة زيارتين ميدانيتين إلى محليتي الفاشر وكورما ودونكي شطة، حيث جرت الزيارة الأولى في 2 يناير، تلتها زيارة ثانية في 13 يناير، وذلك في إطار تقييم الأوضاع الإنسانية والوقوف على التحديات الميدانية. وضم وفد الزيارتين ممثلين عن عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، من بينهم: ماريا روز، نائب منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة؛ محمد القرني، منسق ميداني وطني من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)؛ أبو عبيدة الصديق، رئيس المكتب الميداني من اليونيسف؛ هنادي مصطفى، مديرة الصحة من اليونيسف؛ حسن صالح، اختصاصي حماية من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ فيصل محمد عبد الله، مساعد الأمن والسلامة من برنامج الغذاء العالمي؛ رينو، منسق ميداني من منظمة التضامن الوطني؛ جوستين، المدير الإقليمي من التضامن العالمي؛ عصام سليمان، مدير الأمن والسلامة من التضامن العالمي.

وأفاد أعضاء الوفد لرصد "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان"، بأن قوات الدعم السريع رفضت السماح لهم بالتحرك إلى بعض المناطق المستهدفة، ما حال دون الوصول إلى مواقع بعينها والتحقق المباشر من الوقائع على الأرض، الأمر الذي أعاق جهود التقييم وكشف الحقائق. وفي سياق متصل، تم افتتاح المستشفى التعليمي - قسم الطوارئ، إلى جانب المستشفى السعودي، في خطوة تهدف إلى تعزيز الخدمات الصحية في ظل التدهور الحاد للقطاع الصحي.

وعلى مستوى المبادرات المجتمعية، نفذت مجموعات شبابية ومحلية عدة أنشطة نظافة للشوارع، من بينها مبادرات: شباب من أجل التغيير، خطوة شابة، شباب اللعيت، وشباب الطويشة. كما تنشط في مدينة الفاشر مبادرات مختلفة، في تنفيذ حملات نظافة وتقديم وجبات غذائية داخل مراكز إيواء النازحين. وفي محلية مليط، تقدم منظمة جنديرات للسلام واللاعنف ومنظمة كوبي خدمات إنسانية للنازحين. أما في محلية كتم، فتتطلع غرفة طوارئ شمال دارفور ومنظمة قول بدور في تقديم الخدمات الأساسية للمتأثرين.

وفي محلية طويلة، تنشط أكثر من 40 منظمة وطنية وما يزيد على 6 منظمات دولية، من بينها اليونيسف، أوتشا، التضامن الوطني، رعاية الطفولة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، إضافة إلى عدد كبير من الجمعيات والمبادرات الشبابية. وتُدار جميع الأنشطة والإجراءات الإنسانية عبر السلطة المدنية بدائرة طويلة، حيث تُشترط موافقتها المسبقة على أي نشاط، ولا يُسمح بتنفيذ أنشطة أو رفع لافتات دون علمها. وتشير السلطة المحلية إلى أن طويلة لا تتبع إدارياً لولاية شمال دارفور.

وتُعقد الاجتماعات الدورية القطاعية (الصحة، التغذية، التعليم) عبر مراكز السلطة المحلية في طويلة، بحضور ممثلي الجهات المعنية. كما نفذت جمعية يلا نبتسم التطوعية مشروع إنشاء مدرسة في معسكر رواندا بمدينة طويلة. وعلى الصعيد الصحي، سُجل انتشار واسع لمرض الحصبة في ولاية شمال دارفور. وقد تم تنفيذ حملة



**Sudan Rights
Watch Network**

تطعيم ضد الحصبة في محلية طويلة والقرى المجاورة لها، فيما لم تصل الحملة إلى بقية المحليات بسبب التحديات الأمنية، ما يثير مخاوف بشأن اتساع رقعة التفشي وغياب الاستجابة المتكافئة.



ثانياً: ولاية شرق دارفور

1. الوضع الأمني:

شهدت محلية عسلاية ومدينة الضعين خلال الفترة من ديسمبر 2025 إلى يناير 2026 سلسلة من الانتهاكات الخطيرة للحق في الحياة والأمن الشخصي، في ظل تدهور الأوضاع الأمنية وغياب الحماية المدنية الفاعلة.

وفي 18 ديسمبر، قُتل المواطن إسماعيل محسون في منطقة السنطة التابعة لمحلية عسلاية، على خلفية نزاع نشب بينه وبين أبناء عمومته بسبب إدخال بهائم إلى مزرعته. وتطور الخلاف إلى شجار عنيف أقدم خلاله أحد الجناة على استخدام سلاح أبيض، موجهاً طعنة قاتلة أودت بحياة الضحية.

وفي حادثة منفصلة، تعرض عدد من المواطنين لعملية نهب مسلح في حي الناظر شرق السوق، حيث أقدم ثلاثة أشخاص ملثمين يستقلون دراجة نارية، ومسلحين، على نهب عدد من الهواتف المحمولة دون أن تُسجل أي مقاومة أو تدخل أمني لاحق.

وفي 18 يناير، أصيب شاب وفتاة في حي النهضة وسط الضعين بطلقات نارية طائشة نتيجة إطلاق نار عشوائي، وتم نقلهما إلى المستشفى لتلقي العلاج. وأفاد مصدر مطلع بأن مستشفى الضعين يستقبل في نهاية كل أسبوع ما لا يقل عن سبع حالات إصابة ناتجة عن العنف العشوائي، في ظل تدهور الخدمات الصحية وغياب الكادر الطبي الكافي. وفي اليوم ذاته، أصيب الشاب علي أحمد (23 عاماً)، من سكان حي التضامن، بطعنة سكين أثناء حضوره حفل زفاف، وتم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج، دون التوصل إلى هوية الجاني حتى تاريخه.

كذلك، شهد حي شمال السكة الحديد حادثة قتل أخرى، حيث عُثر على شاب مقتولاً في ميدان السكة الحديد بالقرب من مقر قيادة قوات الدعم السريع. ووفقاً لشهادات سكان المنطقة، سُمع دوي عدة طلقات نارية قبل العثور على الضحية في حالة احتضار، دون وجود أي أثر للجناة في موقع الحادث.

وفي 20 يناير 2026، وقع حادث بالغ الخطورة في سوق محلية عسلاية، حيث انفجرت عبوة متفجرة (قرنيت) داخل السوق نتيجة خلاف بين شخصين، ما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة نحو 30 آخرين بجروح متفاوتة، في انتهاك جسيم لقواعد حماية المدنيين.



2. إنتهاكات حقوق الإنسان:

وفي 21 ديسمبر حادث نهب آخر في حي السكة الحديد جنوب سوق الأوقاف، نفذته عربية قتالية تتبع لقوات الدعم السريع تقل ثمانية جنود، حيث تم إيقاف شاب لم تُعرف هويته وسُلب هاتفه المحمول ومبلغ من المال، وذلك في حوالي الساعة الثامنة مساءً.

وفي الأول من يناير 2026، قُتل ما لا يقل عن 47 شخصاً جراء هجوم نفذته طائرة مسيرة انتحارية استهدفت محلية الفردوس التابعة لولاية شرق دارفور، الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من مدينة الضعين. ويُعد هذا الهجوم انتهاكاً جسيماً للحق في الحياة، ويثير مخاوف بالغة بشأن استخدام الأسلحة الجوية في مناطق مأهولة بالسكان المدنيين.

وفي 8 يناير، أقدمت استخبارات قوات الدعم السريع بمدينة الضعين على اعتقال الطبيب محمد الهادي من داخل عيادته الواقعة في حي السلام، واقتياده إلى جهة غير معلومة. ويأتي هذا الاعتقال في سياق متكرر، حيث سبق أن تعرض الطبيب للاعتقال منذ يوليو من العام السابق، على خلفية نشاطه في وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما انتقاداته العلنية لسياسات قوات الدعم السريع المتعلقة بالأمن وقضايا الفساد في ولاية شرق دارفور، في انتهاك واضح لحرية الرأي والتعبير والضمانات القانونية الواجبة.

كما، في 22 يناير وقعت حادثة اعتقال تعسفي جماعي، حيث قامت قوات الدعم السريع باقتياد العمدة عمر أريبو، عمدة قبيلة الزغاوة في منطقة مهاجرية التابعة لمحلية ياسين، إلى جانب 16 شخصاً آخرين، إلى جهة غير معلومة، دون إخطار أسرهم بأسباب الاعتقال أو الإفصاح عن مكان الاحتجاز أو الجهة القانونية المختصة، ما يشكل انتهاكاً جسيماً للحق في الحرية والأمان الشخصي وضمانات المحاكمة العادلة.

3. أوضاع المجتمع المدني:

شهدت الولاية خلال شهر يناير 2026 عدداً من المبادرات الإنسانية والمجتمعية الهادفة إلى دعم النازحين والمجتمعات المتأثرة بالنزاع، وتعزيز قدرات المتطوعين والفاعلين المحليين في مجالات الاستجابة الإنسانية وبناء السلام.

ففي الأول من يناير، أقامت غرفة طوارئ حي الصفاء، بالشراكة مع غرفة طوارئ الضعين، ورشة تدريبية استهدفت 30 متطوعاً ومتطوعة، ركزت على المعايير الإنسانية لتقديم المساعدات، بما في ذلك مبادئ الحياد وعدم التحيز والمساءلة المجتمعية. وفي 3 يناير، أعلنت غرفة طوارئ خزان جديد الإنسانية - القطاع الشرقي استمرار تشغيل المطبخ الجماعي المفتوح، الذي يقدم وجبات غذائية منتظمة للنازحين في المعسكر (أ)، بدعم من منظمة HUB.



كما قامت تنسيقية اللجان المدنية بشرق دارفور، في 8 يناير، بتقديم معينات إنسانية مخصصة للأطفال والنساء، استهدفت معسكر المنار للنازحين، في إطار دعم الفئات الأكثر هشاشة. وفي 9 يناير، نفذت غرفة طوارئ معسكر النيم - قطاع (C) مشروع بناء مدرسة الوحدة داخل معسكر صابرين للنازحين بمحلية الضعين، وذلك بدعم محلي وجهد شعبي، في خطوة تهدف إلى تعزيز الحق في التعليم داخل المعسكرات.

وفي 10 يناير، نفذت منظمة القواعد الخضراء إنشاء فصلين دراسيين في مدرسة سماعة للرحل التابعة لمحلية بحر العرب، إلى جانب توزيع معينات دراسية للطلاب، دعماً لاستمرارية التعليم في المجتمعات الريفية. كما نفذت منظمة كيان لتمكين المرأة، في 15 يناير، ورشة تدريبية حول بناء السلام المجتمعي، استهدفت 20 شابة من محلية عديلة بولاية شرق دارفور، بهدف تعزيز أدوار النساء في السلم الاجتماعي.

وفي 16 يناير، أقامت منظمة المهاجر الخيرية ورشة عمل تدريبية استمرت ثلاثة أيام بمدينة الضعين، استهدفت 60 معلماً ومعلمة، وتناولت مفاهيم تكنولوجيا المعلومات وأساسيات الحاسب الآلي، في إطار رفع القدرات التعليمية. وفي 19 يناير، افتتحت غرفة طوارئ أبو كارنكا النسوية مطبخاً جماعياً داخل معسكر اللاجئين الجنوبيين، بهدف توفير وجبات غذائية للفئات المتضررة.

كما نظمت منظمة CRI، في 21 يناير، جلسة تدريبية حول منهج المرأة والطفل، استهدفت 20 مشاركاً ومشاركة، وذلك بمقر المعمل المدني بمدينة الضعين. وفي 28 يناير، نفذت غرفة طوارئ القدامية الإنسانية التابعة لمحلية عسلاية حملة نظافة للطريق الرابط بين القدامية - المنجر - الضعين، بهدف تقليل حوادث المركبات والحد من مخاطر النهب المسلح، نتيجة كثافة الأشجار على جانبي الطريق. وفي 28 يناير بتنظيم منظمة الشعاع للأعمال والتنمية، بالتنسيق مع فرقة إشراق الأمل وجمعية الانتصار، يوماً ترفيهياً للنازحين في معسكر صابرين بمدينة الضعين، في إطار الدعم النفسي والاجتماعي.



ثالثاً: ولاية غرب دارفور

1. الوضع الأمني:

شهدت ولاية غرب دارفور خلال شهر يناير 2026 تطورات أمنية وسياسية وعسكرية متباينة، انعكست بشكل مباشر على الأوضاع الإنسانية وسبل عيش السكان المدنيين. فأعلنت حكومة السودان عن تمديد فتح معبر أدري الحدودي مع جمهورية تشاد أمام المساعدات الإنسانية لمدة ثلاثة أشهر، اعتباراً من 1 يناير وحتى 31 مارس 2026، بهدف تسهيل وصول المعونات الإنسانية وضمان استمرار عمل المنظمات الإغاثية وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

وجاء هذا القرار في أعقاب أحداث عنف واسعة، وصفتها الحكومة بأنها ارتكبت من قبل الميليشيات المتمردة (المقصود قوات الدعم السريع) في مناطق الفاشر وبابنوسة وهجليج، وأسفرت عن سقوط عدد من الضحايا المدنيين. كما دعت الحكومة المنظمات الإنسانية والدول الشقيقة والصديقة إلى تكثيف جهود الاستجابة الإنسانية، بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية المختصة، لتلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين.

عسكرياً، تركزت بعض التطورات ناحية محلية كلبس، حيث وصلت تعزيزات لقوات الدعم السريع بقيادة عبد الله شغب، قوامها نحو 17 عربية قتالية، في سياق استعدادات لشن عمليات برية باتجاه مناطق الطينة، أبو قمر، جرجيرة، وأمبزو، والتي تُعد مناطق استراتيجية متقدمة ضمن خطوط الدفاع التابعة للجيش السوداني والمقاومة الشعبية والقوات المشتركة.

في المقابل، نفذت القوات المسلحة السودانية عمليات جوية باستخدام مسيرات استراتيجية، استهدفت تجمعات لقوات الدعم السريع داخل مدينة كلبس يوم الجمعة 2 يناير 2026، وأسفرت، بحسب مصادر ميدانية، عن خسائر مادية وبشرية في صفوف القوات المستهدفة. كما شملت الضربات في اليوم التالي مواقع لقوات الدعم السريع في منطقة رهد برجو شرق كلبس، ما أدى إلى تدمير عدد من العربات القتالية واندلاع حرائق امتدت إلى منطقة برداني الواقعة على بعد نحو 25 كيلومتراً شرق كلبس. وامتدت العمليات أيضاً إلى مناطق تقع بين محليتي كلبس وجبل مون، حيث تم تدمير عربات قتالية إضافية. واستمرت هذه العمليات الجوية والبرية على مدار يومين متتاليين، ما جعل مدينة كلبس ومحيطها بؤرة اشتباك رئيسية خلال تلك الفترة.

وأدت هذه التطورات العسكرية إلى نزوح جزئي للسكان المدنيين من المناطق الشمالية للولاية، الأمر الذي فاقم الاحتياجات الإنسانية، خاصة في مجالات الغذاء، والمياه الصالحة للشرب، والمأوى، والرعاية الصحية. وفي هذا المنحى، يُنظر إلى تمديد فتح معبر أدري بوصفه فرصة حيوية لتعزيز الاستجابة الإنسانية وتوسيع نطاق المساعدات المقدمة للمتضررين. وخلال النصف الأول للشهر، أعلنت قوات الدعم السريع عبر بيان رسمي نشرته على منصات الإعلام سيطرتها الكاملة على منطقة جرجيرة.



وبحسب المتابعة الميدانية لمصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان" بالولاية، نفذت مسيرات استراتيجية تابعة للجيش السوداني في 19 يناير 2026 غارات جوية استهدفت موقعين عسكريين لقوات الدعم السريع بمحلية كلبس. وأفادت مصادر للشبكة بوقوع قتلى وجرحى في صفوف قوات الدعم السريع، إضافة إلى تدمير عدد من المركبات القتالية، دون توفر معلومات دقيقة حول حجم الخسائر.

في سياق متصل، شهدت مدينة فوربرنقا إغلاقاً كاملاً وإضراباً عاماً في السوق الرئيسي، احتجاجاً على تدهور الوضع الأمني وتصاعد حوادث الاختطاف التي استهدفت المواطنين والتجار، مع المطالبة بفديات مالية مقابل إطلاق سراح المختطفين. وقد تكررت هذه الحوادث خلال الفترة الماضية بصورة لافتة، ما أدى إلى تصاعد حالة الخوف والاحتقان وسط المجتمع المحلي بالولاية. وأدى اختطاف أحد التجار إلى موجة غضب واسعة، تُرجمت إلى إغلاق شامل للمحال التجارية، بما في ذلك الدكاكين الصغيرة وباعة الخضروات، مما تسبب في شلل شبه كامل للحركة التجارية داخل المدينة.

وتُعد فوربرنقا من أهم المحليات ذات الثقل الاقتصادي في الولاية، إذ تضم أكبر أسواق الماشية والمحاصيل الزراعية، وتمثل بوابة تجارية استراتيجية تربط الولاية بجمهورية تشاد، خاصة في مجالات الاستيراد والتصدير. وقد انعكس توقف النشاط التجاري بشكل مباشر على سبل عيش شريحة واسعة من السكان الذين يعتمدون على التجارة اليومية. وفي ظل هذه الأوضاع، يواجه سكان المدينة ظروفاً معيشية بالغة الصعوبة، في ظل غياب الأمن وسيادة القانون، إلى جانب تصاعد الجبايات والرسوم المفروضة على السلع التجارية الواردة عبر الحدود من ليبيا وتشاد، ما فاقم الأعباء الاقتصادية على التجار والمواطنين على حد سواء.

2. انتهاكات حقوق الإنسان:

شهدت ولاية، خلال النصف الأول من شهر يناير، ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الجريمة، لا سيما حوادث السطو الليلي على المنازل، وأعمال التهديد والنهب التي استهدفت المارة على الطرق الرابطة بين محلية الجنيينة وعدد من المحليات الأخرى. وتزامن ذلك مع استمرار موجات النزوح واللجوء من مناطق شمال الجنيينة، وبصورة خاصة من محلية كلبس، نتيجة العمليات العسكرية العنيفة التي وقعت خلال نهاية الأسبوع السابق للفترة محل الرصد.

وأفادت مصادر محلية للشبكة، بأن عناصر قوات الدعم السريع نفذت حملة اعتقالات واسعة خلال الشهر داخل مدينة كلبس، استهدفت مدنيين بشكل تعسفي، إلى جانب حالات اختطاف وطلب فدى مالية مقابل إطلاق سراح المعتقلين والمختطفين، في انتهاك واضح للحق في الحرية والأمان الشخصي.

كما تم تسجيل حادثة إطلاق نار استهدفت شاباً يبلغ من العمر 22 عاماً في منطقة كرينك، وذلك بعد رفضه تسليم هاتفه المحمول للمعتدين. وقد جرى إسعافه إلى مستشفى كرينك الريفي قبل تحويله إلى مستشفى الجنيينة التعليمي لتلقي العلاج، في واقعة تعكس تصاعد العنف المرتبط بالجرائم الجنائية وانفلات الأمن.



وتبرز في هذا السياق أهمية استمرار التنسيق مع السلطات المحلية لضمان حماية المدنيين، ومتابعة الأوضاع الأمنية والعسكرية عن كثب، بما يسهم في تقليل المخاطر التي يتعرض لها السكان. كما تشكل هذه المرحلة فرصة مهمة للمنظمات الإنسانية لتعزيز تدخلاتها وتوسيع نطاق الدعم العاجل، لا سيما في المناطق الأكثر تضرراً.

خلال النصف الثاني من شهر يناير 2026، لوحظ تراجع نسبي في حالات انتهاكات حقوق الإنسان مقارنة بالفترات السابقة، حيث تم رصد عدد من الحوادث الفردية التي كان لها أثر مباشر على الحريات العامة، وسيادة حكم القانون، وحماية المدنيين، بما يستدعي التوثيق والمتابعة. ففي هذا الإطار، تم تسجيل اعتقال سبعة أشخاص من غرفة طوارئ محلية بيضة، الواقعة جنوب مدينة الجنيبة، دون التمكن من التحقق من هوياتهم حتى تاريخ نهاية يناير. وتشير المعلومات المتاحة للشبكة، إلى أن المعتقلين قدموا إلى مدينة الجنيبة بغرض استلام مبالغ مالية يُعتقد أنها مخصصة لغرفة الطوارئ من إحدى المنظمات، إلا أنهم أوقفوا واحتُجزوا بواسطة جهات أمنية، على خلفية اتهامات تتعلق باختلاس أموال.

وتزامنت هذه الاعتقالات مع صدور بيان من كيان مدني يُعرف باسم " القوى المدنية المتحدة " (قمم) على مستوى الولاية، تضمن اتهامات لأعضاء غرفة الطوارئ باختلاس مبالغ مالية كبيرة. وحتى نهاية شهر يناير، لم تتضح الإجراءات القانونية المتخذة بحق المحتجزين، بما في ذلك ما إذا كانت قد فُتحت بلاغات رسمية بحقهم، أو تم تمكينهم من الحق في الاستعانة بمحامين، ما يثير تساؤلات جدية حول ضمانات المحاكمة العادلة.

وفي حادثة أخرى بمدينة الجنيبة، جرى تداول جزء من مقطع فيديو أثار جدلاً واسعاً في الأوساط المحلية، يُظهر العميد موسى أميلو وهو يتفاوض مع عدد من المواطنين بشأن بيع مركبات. وعقب انتشار المقطع، أُفيد بفتح بلاغات ضد بعض الأشخاص الذين اشتروا المركبات، حيث تم توقيفهم لفترة وجيزة قبل الإفراج عنهم لاحقاً دون توجيه اتهامات تتعلق بتصوير الفيديو.

وفي وقت لاحق، تم القبض على الشخص الذي قام بتصوير المقطع، ويدعى حمدان سالم. وبحسب إفادته، أقر بتصوير الفيديو، موضحاً أن المواطنين حاولوا بيع المركبات لأكثر من أربعين يوماً دون نجاح، بسبب اشتراط دفع مبالغ مالية للسماح بإتمام عمليات البيع. وأفاد بأن مبلغ عشرة ملايين جنيه سوداني طُلب عن كل مركبة، وأنه تم دفع خمسين مليون جنيه سوداني مقابل السماح ببيع خمس مركبات. كما أكد أنه لم يتم بنشر الفيديو ولا يعلم كيفية تسريبه.

وبعد تدخل الأجويد وتقديم ضمانات اجتماعية، تم الإفراج عن حمدان سالم. غير أن القضية أُعيد فتحها لاحقاً عبر مسار أهلي، حيث عُقدت جلسة عرفية بمشاركة قيادات من الإدارة الأهلية، انتهت بفرض غرامة مالية عليه بحجة نشر الفيديو، قُدرت بنحو أربعة ملايين جنيه سوداني، مع إلزام جهة محددة بسداد المبلغ خلال فترة زمنية قصيرة. وقد أثار هذا الإجراء استياءً واسعاً وسط المجتمع المحلي، خاصة في ظل اللجوء إلى آليات عرفية لمعالجة قضية ذات طابع قانوني وحقوق.



3. أوضاع المجتمع المدني:

خلال النصف الأول لشهر يناير 2026، شهدت الولاية، حراكًا إنسانيًا مكثفًا، شاركت فيه المنظمات الوطنية، والمبادرات المحلية، والمنظمات الإقليمية، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة، وذلك في أعقاب قرار الحكومة السودانية تمديد فتح معبر أدري، الأمر الذي أسهم بصورة مباشرة في تسهيل تدفق المساعدات الإنسانية إلى الولاية، ومنها إلى ولايات أخرى تشهد تصاعدًا ملحوظًا في حجم الاحتياجات الإنسانية.

وخلال هذه الفترة، دخلت إلى الولاية أكثر من 86 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية، تم توجيه الجزء الأكبر منها إلى منطقة طويلة، في ظل الارتفاع الكبير في أعداد المتضررين والنازحين هناك، فيما ركزت بعض المنظمات الإنسانية تدخلاتها في المناطق الواقعة شمال مدينة الجنية، ولا سيما محلية كلبس، عقب المعارك العنيفة التي شهدتها المنطقة خلال الأيام الماضية وما أفرزته من أوضاع إنسانية بالغة التعقيد.

وفي القطاع الصحي، نُفذت حملة تطعيم للأطفال ضد عدد من الأمراض، بالتنسيق بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارة الصحة بالولاية التابعة إلى الإدارة المدنية لقوات الدعم السريع، وبمشاركة فاعلة من المتطوعين المنتمين إلى المبادرات المجتمعية والجمعيات المحلية، في مسعى للحد من تفشي الأمراض وسط الأطفال، في ظل التدهور الأمني والإنساني المستمر. وفي السياق ذاته، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن نجاحها في نقل أربعة آلاف مجموعة من المواد غير الغذائية إلى دولة تشاد، تمهيدًا لإيصالها إلى إقليم دارفور عبر الجسر الجوي الإنساني التابع للاتحاد الأوروبي. وأكدت المفوضية أن هذه الإمدادات من شأنها توفير الإغاثة والحماية العاجلة لما يقارب عشرين ألف أسرة من الفئات الأكثر هشاشة، والمتضررة من موجات العنف الأخيرة في دارفور، في مؤشر على استمرار الجهود الدولية لدعم الاستجابة الإنسانية رغم التحديات الأمنية واللوجستية.

ويأتي هذا النشاط الإنساني المتزايد في وقت تشهد فيه الولاية أوضاعًا أمنية غير مستقرة، وارتفاعًا في معدلات النزوح والجريمة، ما يضاعف من حجم الاحتياجات الإنسانية، ويؤكد أهمية استمرار فتح الممرات الإنسانية، وتعزيز التنسيق بين المنظمات العاملة والسلطات المختصة، بما يضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها، ويوفر الحد الأدنى من الحماية للمدنيين، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع المباشر.

وخلال النصف الثاني من يناير، برز دور المجتمع المدني في الولاية من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة والمبادرات الهادفة إلى بناء القدرات، وتعزيز الاستجابة الإنسانية، ودعم الفئات الأكثر احتياجًا، وذلك رغم البيئة الأمنية والإنسانية شديدة التعقيد التي تشهدها الولاية. وفي هذا الإطار، نظم مجلس غرف طوارئ الجنية في 17 يناير 2026، ورشة تدريبية متخصصة حول كتابة المشروعات، استهدفت غرفة طوارئ الجنية النسوية ولجنة المشروعات بالمجلس. وقدمت الورشة الخبير المهندس محمد عبد الرحيم قرين، في إطار جهود المجلس الرامية إلى رفع قدرات النساء وتعزيز مشاركتهن الفاعلة في العمل الإنساني والمجتمعي.



ركزت الورشة على تزويد المشاركين والمشاركات بالمعارف الأساسية المتعلقة بإعداد وكتابة المشروعات، بدءًا من تحديد المشكلات وتحليل الاحتياجات، مرورًا بصياغة الأهداف والأنشطة، ووصولًا إلى إعداد الميزانيات وخطط التنفيذ والمتابعة. كما أولت اهتمامًا خاصًا بالجانب العملي، من خلال التمارين التطبيقية والنقاشات الجماعية، التي أسهمت في تعزيز الفهم وتبادل الخبرات. وقد أبدت المشاركات تفاعلًا إيجابيًا مع محتوى التدريب، مؤكّدة أهمية في تطوير مهاراتهم وتحويل أفكارهن إلى مشروعات قابلة للتنفيذ تسهم في دعم المجتمعات المحلية وتعزيز دور المرأة. وفي ختام الورشة، التزم المدرب بتقديم ورش تدريبية مماثلة لبقية الغرف القاعدية التابعة للمجلس.

وفي سياق متصل بالاستجابة الصحية، أعلنت منظمة أطباء بلا حدود، بدعم من شركاء محليين، عن مساهمتها في دعم نحو ثلاثة آلاف حالة ولادة آمنة في مدينة الجنيينة منذ يونيو 2025، كما أعلنت استقبال أول مولود في مستشفى الجنيينة مع مطلع عام 2026، في دلالة على استمرار تقديم الخدمات الصحية المنقذة للحياة رغم التحديات الميدانية.

في المقابل، شهدت الفترة ذاتها تصاعدًا في الجدل المرتبط بالعمل الإنساني ودور بعض الأجسام المدنية، عقب صدور بيان عن "القوى المدنية المتحدة (قَمَم)" – غرب دارفور، بتاريخ 27 يناير 2026، تضمن اتهامات تتعلق بتلقي أموال باسم العمل الإنساني، والتشكيك في مشروعية بعض الكيانات العاملة تحت مسمى "غرف الطوارئ"، مطالبًا باتخاذ إجراءات تشمل التحقيق، وإعادة تنظيم العمل الإنساني، ومراجعة الجهات المشرفة عليه داخل الولاية. وقد شكّل هذا البيان أحد العوامل التي سبقت اعتقال أفراد من غرفة طوارئ محلية بيضة، ما ألقى بظلاله على بيئة عمل المجتمع المدني، وزاد من حدة التحديات التي تواجه الفاعلين المحليين في المجال الإنساني.

تعكس هذه التطورات صورة معقدة لدور المجتمع المدني في ولاية غرب دارفور، حيث تتقاطع جهود بناء القدرات والاستجابة الإنسانية مع تحديات سياسية وأمنية، وحاجة ملحة إلى تنظيم العمل الإنساني، وضمان الشفافية، وحماية العاملين فيه، بما يعزز الثقة بين مختلف الأطراف، ويخدم مصالح المجتمعات المحلية المتضررة.



رابعاً: ولاية جنوب دارفور

1. الوضع الأمني:

تشهد الأوضاع الأمنية حالة من التوتر المتصاعد، على خلفية تزايد حالات الاعتقال التعسفي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على حرية الحركة، لا سيما في أوساط الرجال. كما شكّلت الضربات التي تنفذها الطائرات المسيّرة خلال الفترة الأخيرة عامل تهديد إضافي للاستقرار والتنقل، خاصة مع اقترانها بحملات اعتقال واستجواب للمواطنين القاطنين أو المتواجدين بالقرب من مواقع الاستهداف، بذريعة الاشتباه في التعاون مع الجيش.

وفي هذا المنحى، أفادت مصادر محلية بأنه في 3 يناير، تعرّض مواطن يدعى مبارك (19 عاماً) لعملية سرقة مسلحة شمال سوق موقف الجنيّة، حيث جرى تهديده باستخدام السلاح ونهب ممتلكاته. كما شهد السوق الشعبي محاولة سرقة استهدفت سوق الهواتف المحمولة، نفذتها مجموعة مسلحة استخدمت قنبلة يدوية (قرنيت)، ما أسفر عن مقتل امرأة جراء الانفجار، إلى جانب نهب عدد من المحال التجارية.

وفي المقابل، توصف الأوضاع الأمنية في ولاية جنوب دارفور بأنها هادئة نسبياً، مع تسجيل حالة من الاستقرار النسبي في حركة الأسواق. وعلى الرغم من استمرار حوادث السرقة والنهب، إلا أنها سُجلت بمعدلات أقل مقارنة بشهر ديسمبر. أفادت تقارير بأنه في 20 يناير، أقدم أشخاص مسلحون مجهولين على سرقة ثلاثة هواتف من محل لخدمة شبكة "ستارلينك" بحي كرري في نيالا، وذلك في حوالي الساعة السابعة مساءً.

2. انتهاكات حقوق الإنسان:

خلال شهر يناير، تتجلى انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية جنوب دارفور بصورة أساسية في تصاعد وتيرة الاعتقالات التعسفية، حيث تم رصد اعتقال عدد من المواطنين في محليات برام، وبليل، وتلس، ومدينة نيالا، من بينهم ناشطون في المجتمع المدني، خاصة العاملين في غرف الطوارئ، إلى جانب عدد من التجار.

في 10 يناير اعتقال التاجر عبد الله موسى، صاحب توكيلات طبية بمحلية بليل، أثناء وجوده في سوق بليل، حيث حضرت عربة تتبع لقوات الدعم السريع تقل عناصر مسلحة، قامت باقتياده إلى أحد مراكز الشرطة التابعة لها. وأبلغ لاحقاً بأنه متهم بالتعاون مع جهات معادية، وطُلب من أسرته دفع مبلغ قدره مليار وخمسمائة مليون جنيه سوداني مقابل الإفراج عنه. وقد دفعت الأسرة المبلغ، ليتم إطلاق سراحه في اليوم التالي. وتشير إفادات محلية إلى أن العديد من الأسر تضطر إلى بيع أو دفع كل ما تملكه عند اعتقال أحد أفرادها، خاصة في حال التهديد بنقله إلى سجن دقريس.





ويُعد سجن دقريس من أكثر أماكن الاحتجاز سوءًا من حيث الأوضاع الإنسانية، إذ لا يُسمح بالزيارات، ويعيش المحتجزون فيه في ظروف بالغة القسوة، لا سيما كبار السن، وذوو الأمراض المزمنة، وذوو الإعاقة. وقد تم كذلك اعتقال الأستاذ عثمان محمد زكريا، دون توفر معلومات كافية عن ظروف احتجازه. وفي محلية تلس، أفادت مصادر باعتقال عدد من الموظفين السابقين، من بينهم معلمون رفضوا العمل مع الحكومة الحالية، حيث وُجهت إليهم اتهامات بالتعاون، وتم نقل عدد منهم إلى سجن دقريس. ولم تتوفر أسماء المعتقلين حتى لحظة إعداد هذا التقرير، إلا أن موثوقية المعلومات تُقدَّر بنحو 80%.

كما تشمل الانتهاكات عمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية والاستجابات المتكررة في البوابات ونقاط التفتيش من قبل الشرطة، وبصورة خاصة للرجال، حيث يتم تفتيش الهواتف المحمولة ومراجعة محتويات التطبيقات الشخصية. وتشير تقارير متطابقة لمتابعات مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، إلى تردي أوضاع السجناء والسجينات في مدينة نيالا، سواء من حيث المعاملة أو الظروف المعيشية.

وفي حادثة أخرى، تم اعتقال التاجر محمد من سوق موقف الجنيينة، على خلفية إشعارات بتحويلات مالية كبيرة عُثر عليها في هاتفه. وبحسب معلومات مصادر الشبكة الميدانية بالولاية، فإن قوات الدعم السريع كانت قد أطلقت قبل نحو شهرين حملة استنفار قسري، خُيّر خلالها المواطنون بين عدة خيارات، من بينها الالتحاق بالاستخبارات، وهو الخيار الذي اختاره محمد.

إلا أنه لم يَقم، بحسب إفادته، بتقديم أي معلومات منذ انضمامه، الأمر الذي أدى إلى اتهامه بالخيانة. وخلال التحقيق، طُلب من أسرته دفع مبلغ قدره ثلاثة مليارات جنيه سوداني. وبسبب خلاف نشب بين زوجته وأحد الضباط المسؤولين عن طلب الفدية، تم نقله إلى سجن دقريس، رغم كبر سنه ومعاناته من مرض السكري. وتشير إفادات محلية إلى ارتفاع معدلات الوفاة داخل السجن مؤخرًا، خاصة في أوساط كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة.

وفي واقعة أخرى بتاريخ 26 يناير، قامت لجنة تأمين السوق بتهديد شابة تعمل في إحدى التوكيلات الطبية بالسوق الشعبي، بعد مطالبتها بدفع مبلغ 30 ألف جنيه سوداني. وعندما أوضحت عدم توفر المبلغ نقدًا، وعرضت الدفع عبر التحويل الإلكتروني (بنكك)، رفضت اللجنة ذلك وهددتها بالسجن في حال عدم الدفع نقدًا. وأفادت الشابة بأنها مجرد موظفة وليست مالكة للمحل، واستمر النقاش إلى أن تدخل موظف آخر وقام بتوفير المبلغ ودفعه.

3. أوضاع المجتمع المدني:

أقامت مبادرة "نتكلم" ورشة تدريبية استمرت ليومين خلال الفترة من 3 إلى 4 يناير بمدينة نيالا، تناولت دور الإعلام في مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. استهدفت الورشة ثلاثين مشاركًا ومشاركة من



الصحفيين والصحفيات والعاملين والمهتمين بمجال الإعلام، وذلك في إطار دعم قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز دور الإعلام في المناصرة والتوعية المجتمعية.

وفي الجانب الصحي، انطلقت حملة التطعيم ضد مرض الحصبة بالولاية في 8 يناير، في ظل تفشٍ واسع للمرض داخل الولاية. وقد تم تسجيل نحو 20 حالة وفاة بمحلية برام نتيجة الإصابة بالحصبة، ما يعكس خطورة الوضع الصحي والحاجة الملحة لتعزيز الاستجابة الصحية والوقائية.

وعلى صعيد الاستجابة المجتمعية، عادت غرف الطوارئ بالولاية إلى تقديم خدماتها في عدد من المراكز، من بينها المهيرة، ونبالا، والجير، والمنار. كما باشرت هيئة المياه، بتمويل من منظمة الرؤية العالمية، تنفيذ أعمال حفر آبار مياه جديدة، في محاولة لمعالجة أزمة المياه المتفاقمة. وكانت هيئة المياه قد خرجت عن الخدمة منذ اندلاع الحرب، قبل أن تعاود عملها جزئياً في عام 2024، إلا أن خطوط الإمداد المائي لا تزال تعمل في عدد محدود من الأحياء. وأسهمت غرف الطوارئ الصحية بدور فاعل في إعادة تأهيل الهيئة خلال منتصف عام 2024.

وفي إطار جهود إعادة بناء النسيج المجتمعي، تواصل المبادرات المجتمعية والمنظمات الوطنية تنفيذ أنشطة في مجال بناء السلام، حيث نظّمت منظمة تنمية الريف جلسات مجتمعية في كل من معسكري عطاش وكلمة، إلى جانب محلية مرشنج، كما نفذت مشروعات لتمكين الفئات الضعيفة عبر توزيع معينات إنتاجية ومستلزمات عمل.

وعلى المستوى الاقتصادي، أعلنت حكومة ما يسمى بـ"تأسيس" عن افتتاح بنك جديد تحت مسمى "بنك المستقبل" في المبنى السابق لبنك النيل. وتشير الملاحظات الميدانية إلى أن غالبية المتقدمين لفتح حسابات مصرفية في البنك هم من عناصر قوات الدعم السريع. كما تشهد الولاية شحاً ملحوظاً في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الخصم على المعاملات المالية إلى نحو 20%، مقارنة بنسبة 15% خلال شهر ديسمبر الماضي.



خامساً: ولاية وسط دافور

1. الوضع الأمني:

مع مطلع العام الجديد شهدت الولاية، تصاعداً ملحوظاً في الأحداث الأمنية والانتهاكات، حيث سُجلت عدة وقائع خطيرة خلال شهر يناير 2026، عكست حالة من الانفلات الأمني والسيولة الواضحة. ففي الأول من يناير، استهدفت طائرة مسيرة يُعتقد أنها تتبع للجيش السوداني قرية الفردوس الواقعة قرب وارنقا، على بُعد نحو 75 كيلومتراً من مدينة زالنجي. وأسفر القصف، الذي تم باستخدام ثلاثة صواريخ قذائف في حوالي الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، عن مقتل ما لا يقل عن 20 شخصاً، من بينهم المستشار الأمني لقائد قوات الدعم السريع حامد علي أبو بكر، واللواء سالم، إلى جانب إصابة نحو 25 آخرين. كما أدى القصف إلى تدمير مخزن للأسلحة والذخائر في المنطقة.

وفي اليوم ذاته، قُتل خمسة أشخاص، من بينهم امرأتان إحداهما تُدعى مكة حسن موسى، وأصيب شخصان آخران في حادثة وقعت حوالي الساعة السادسة مساءً. وتعود تفاصيل الحادثة إلى تعرض عناصر تتبع لقوات الدعم السريع، كانت تنقل متهمًا بارتكاب جريمة قتل من منطقة وارنقا إلى زالنجي، لكمين عند وصولها إلى سوق مرين من قبل ذوي المتهم، حيث جرى إطلاق نار كثيف أسفر عن مقتل عدد من أفراد الحراسة ومدنيين في الشارع، قبل أن يتم تحرير المتهم.

كما سُجلت في الأول من يناير حادثة اعتداء على امرأة تقطن معسكر مربع (8)، حيث تعرضت للطعن بسكين من قبل شخص حاول الاعتداء عليها أثناء وجودها في منزلها السابق بغرض تنظيفه. وقد نُقلت المصابة إلى المستشفى لتلقي العلاج، فيما لاذ الجاني بالفرار. وفي الثالث من يناير، تعرض تاجر هواتف يُدعى إبراهيم بريمة لإطلاق نار في ساقه داخل السوق الكبير بمدينة زالنجي من قبل مجهولين حاولوا سرقة متجره في حوالي الساعة الخامسة مساءً، دون أن يتمكنوا من الاستيلاء على أي ممتلكات.

وبتاريخ الخامس من يناير، قُتل امرأة وأصيب اثنتان من بناتها من قبل جهة مجهولة في مدينة دليج التابعة لمحلية وادي صالح جنوب زالنجي، إثر عملية سطو مسلح استهدفت منزل الأسرة بعد عملية رصد مسبق، حيث نُقلت المصابتان إلى المستشفى لتلقي العلاج. وفي الثامن من يناير، أُصيب امرأة تُدعى سناء، والمعروفة بـ"سناء دقة"، بطلق ناري داخل منزلها بحي الوادي على يد فرد يتبع لقوات الدعم السريع، عقب مشادة بين الطرفين. وقد تم إسعافها إلى المستشفى.



وفي التاسع من يناير، وقعت حادثة مأساوية بحي الجبلين في حوالي الساعة السادسة مساءً، إثر خلافات أسرية تطورت إلى قيام أحد الأشخاص بتفجير قنبلة يدوية، ما أدى إلى وفاته ومقتل شخص آخر، وإصابة ثلاثة أشخاص كانوا بالقرب من موقع الحادث.

ولا تزال الولاية تشهد انفلاتات أمنية متفرقة، حيث سُجلت بتاريخ 16 يناير عمليات نهب في عدة أحياء بمدينة زالنجي، شملت حي الوادي وحي إسكان الشرطة، إضافة إلى محاولة نهب بحي السجون، أصيب خلالها شاب يُدعى سلمان آدم سليمان إصابة طفيفة بطلق ناري. وأفادت المصادر بأن الجناة كانوا ملثمين ويستقلون دراجة نارية.

وفي الثامن عشر من يناير، قُتل شخصان وأصيب خمسة آخرون في حادثة إطلاق نار وقعت أثناء مناسبة زواج بقرية قينجو شرق زالنجي، نتيجة خلاف تطور إلى اشتباك مسلح بين أفراد من قبيلتي الخزام والمسيرية. وقد تدخلت الإدارة العسكرية لقوات الدعم السريع، إلى جانب الإدارة المدنية والإدارات الأهلية، لاحتواء الموقف ومنع اتساع دائرة العنف.

وبتاريخ 20 يناير، قُتل أحد أفراد قوات الدعم السريع يُدعى دكتور البرجو موسى، وأصيبت زوجته إصابات خطيرة، خلال محاولة سرقة سيارتهما بحي الثورة بمدينة زالنجي في حوالي الساعة العاشرة مساءً. وأعقب الحادثة إطلاق أعيرة نارية كثيفة في الهواء أثناء ملاحقة الجناة، ما أثار حالة من الهلع وسط المواطنين. وبعد أربعة أيام، أعيدت السيارة وألقي القبض على المتهمين، وسط تكرار إطلاق النار في الهواء.

وفي 26 يناير، تمكنت قوات الدعم السريع من إسقاط طائرة مسيرة استراتيجية يُرجح أنها تتبع للجيش السوداني، بعد تحليقها لفترة فوق مدينة قارسيلا، حاضرة محلية وادي صالح، دون أن تُحدث أي أضرار أو إصابات قبل إسقاطها داخل المدينة.

2. انتهاكات حقوق الإنسان:

بتاريخ الأول من يناير 2026، تعرضت امرأة للطعن بسكين داخل معسكر مربع (8)، وذلك أثناء محاولة الاعتداء الجنسي عليها، وقد جرى نقلها لتلقي العلاج، فيما فرّ الجاني من موقع الحادثة. وفي اليوم نفسه، قُتل ثلاثة مواطنين مدنيين جراء إطلاق نار داخل سوق مرين شرق المدينة، كما قُتل اثنان من العسكريين خلال كمين مسلح استهدف قوة كانت تنقل متهمًا في قضية جنائية، في إطار محاولة لتحريره بالقوة.

وفي الثالث من يناير، أطلق سراح أكثر من 80 فردًا من الشرطة بعد احتجازهم لأكثر من أسبوع، في سياق محاولات لإخضاعهم للعمل تحت مظلة الشرطة الفيدرالية. وبحسب المعلومات المتوفرة، رفض غالبية المفرج عنهم الالتحاق بالخدمة في الشرطة الفيدرالية. وفي السياق ذاته، زار وفد من لجنة حقوق الإنسان التابعة لقوات الدعم السريع، بتاريخ 3 يناير 2026، سجن زالنجي، بغرض الوقوف على أوضاع المحتجزين من المحكومين والمنتظرين، وتقديم دعم محدود لهم.



وتشير شهادات لمصادر الشبكة الميدانية بالولاية، إلى أن أوضاع المحتجزين داخل سجن زالنجي الكبير بالغة السوء، حيث يعاني السجن من اكتظاظ شديد، إذ يتراوح عدد النزلاء بين 150 و200 سجين من المحكومين والمنتظرين. كما تعاني مرافق الصرف الصحي من امتلاء دورات المياه وعدم شطفها، ما أدى إلى انتشار الأمراض وسط السجناء، في ظل غياب شبه كامل للرعاية الصحية، وشح كبير في الغذاء، إضافة إلى تردي البيئة العامة داخل السجن بصورة تمثل انتهاكًا واضحًا للمعايير الإنسانية الدنيا لمعاملة المحتجزين.

وفي سياق الانفلاتات الأمنية، بتاريخ 16 يناير، تعرض المواطن سلمان آدم سليمان لإطلاق نار في حي الكرانك شمال المدينة، أثناء محاولة نهب نفذها مجهولون. كما سُجلت في اليوم نفسه حوادث نهب أخرى، شملت سرقة هاتفين من شابين بحي الوادي، وحادثة نهب منفصلة بحي إسكان الشرطة، ما يعكس استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني داخل الأحياء السكنية.

3. أوضاع المجتمع المدني:

في الفترة من 30 ديسمبر 2025 وحتى 4 يناير 2026، أجرى رئيس الإدارة المدنية بولاية وسط دارفور زيارة ميدانية إلى المحليات الجنوبية، هدفت إلى الوقوف على الأوضاع العامة بالمحليات، ومتابعة الأداء الإداري، إلى جانب تفعيل دور الإيرادات المحلية. وفي 3 يناير، أصدر والي ولاية وسط دارفور، مصطفى تمبور، قرارًا بحل لجنة الاستنفار والمقاومة الشعبية بالولاية، على أن يُعاد تشكيلها لاحقًا وفق ترتيبات جديدة تهدف إلى تمكينها من أداء مهامها بالصورة المطلوبة.

وفي سياق الأنشطة المجتمعية، افتتح مبادرو زالنجي، بتاريخ 30 ديسمبر 2025، بازار الموسم الثاني، الذي تضمن في مستهله ورشة تدريبية حول مكافحة خطاب الكراهية، أعقبها تنظيم حملة ختان جماعي للأطفال من الأسر المتعففة، إلى جانب برنامج ثقافي مصاحب. واختتمت فعاليات البازار في 11 يناير، وسط حضور رسمي وشعبي لافت. وعلى الصعيد الإنساني، نفذت عدد من غرف الطوارئ برامج للمطابخ المشتركة، استهدفت النازحين في مراكز الإيواء وبعض المدارس، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من أعباء المعيشة في ظل الأوضاع الاقتصادية والإنسانية الصعبة.

وفي سياق متصل، وفي وقت سابق من الشهر الماضي، أقدمت الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية على إغلاق مكتب منظمة السودان للتنمية الاجتماعية (سودو)، ونقل ممتلكاتها إلى مقر الوكالة، دون صدور توضيحات رسمية بشأن أسباب القرار حتى تاريخ إعداد هذا التقرير. كما سُجلت إجراءات مماثلة بحق منظمة عوافي السودانية، في ظل غياب معلومات واضحة حول الخلفيات القانونية أو الإدارية لهذه القرارات.



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: توصيات عاجلة لحماية المدنيين:

1. الوقف الفوري للاعتقالات التعسفية والإفراج غير المشروط عن جميع المحتجزين دون أوامر قانونية أو إجراءات عدلية واضحة، مع تمكينهم من الوصول إلى محامين وأسرهم.
2. إنهاء ممارسات الاختطاف وطلب الفدية، واعتبارها جرائم جسيمة تستوجب المساءلة الجنائية وفق القانون الوطني والمعايير الدولية.
3. منع إطلاق النار العشوائي واستخدام الأسلحة داخل المدن والأسواق، واتخاذ تدابير صارمة لضبط السلاح، خاصة في المناطق السكنية ومحيط مراكز الإيواء.
4. تعزيز الحماية الخاصة للنساء والفتيات في مراكز النزوح والإيواء، بما يشمل وجود آليات حماية مجتمعية، ومسارات آمنة للإبلاغ، وضمان عدم تعرض الضحايا للانتقام أو الوصم.

ثانياً: توصيات متعلقة بالسجون وأوضاع الاحتجاز:

5. تحسين أوضاع السجون فوراً عبر: تخفيف الاكتظاظ، وتوفير خدمات الصرف الصحي والنظافة، وضمان الغذاء الكافي والمياه النظيفة، وتوفير الرعاية الصحية العاجلة، خاصة لذوي الأمراض المزمنة وكبار السن.
6. السماح بالزيارات المستقلة والدورية للسجون من قبل منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
7. وقف نقل المحتجزين إلى أماكن احتجاز سيئة السمعة دون إجراءات قانونية وضمانات قضائية.

ثالثاً: توصيات في مجال سيادة حكم القانون والعدالة:

8. إعادة تفعيل النيابة والمحاكم المدنية المستقلة وضمان فصلها التام عن السلطات العسكرية والأمنية.
9. وقف اللجوء إلى المسارات العرفية والأهلية في القضايا الجنائية وحقوق الإنسان، خاصة تلك المتعلقة بالقتل، والاحتجاز، والحريات العامة.



10. فتح تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع الانتهاكات الموثقة، بما يشمل القتل خارج نطاق القانون، والعنف الجنسي، والتعذيب، والنهب المنظم.

رابعاً: توصيات للعمل الإنساني:

11. ضمان الوصول الإنساني الآمن وغير المشروط إلى جميع المناطق المتأثرة، بما في ذلك المدن المحاصرة ومناطق النزاع المباشر.

12. وقف التدخلات الأمنية والإدارية في عمل المنظمات الإنسانية، ورفع القيود المفروضة على المنظمات الوطنية وغرف الطوارئ.

13. تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية والفاعلين المحليين، والاعتراف بدور المبادرات المجتمعية كجزء أساسي من منظومة الاستجابة الإنسانية.

14. توسيع الاستجابة الصحية الطارئة لمواجهة تفشي الأوبئة، خاصة الحصبة، عبر حملات تطعيم شاملة تشمل جميع المحليات دون استثناء.

خامساً: توصيات متعلقة بالمجتمع المدني وحمانيته:

15. توفير الحماية القانونية والعملية للمدافعين عن حقوق الإنسان، والعاملين في غرف الطوارئ، والصحفيين، والناشطين المدنيين.

16. وقف حملات التشهير والتجريم ضد الكيانات المدنية، وضمان بيئة عمل آمنة ومستقلة للمجتمع المدني.

17. دعم برامج بناء السلام المجتمعي التي تستهدف معالجة النزاعات المحلية، وخطاب الكراهية، والتوترات القبلية، مع إشراك النساء والشباب بشكل فاعل.

سادساً: توصيات للمجتمع الدولي والآليات الأممية:

18. تكثيف الرصد الدولي والاقليمي المستقل للوضع في دارفور، بما في ذلك تفعيل آليات مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة.

19. الضغط من أجل المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، بما يشمل دعم آليات التحقيق الدولية في الجرائم الجسيمة.

20. ربط أي دعم سياسي أو إنساني باحترام مبادئ حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات دون عوائق.



سابعاً: توصيات استراتيجية بعيدة المدى:

21. إعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية على أسس مهنية ومستقلة، خاصة في قطاعات العدالة، والصحة، والمياه.
22. وضع استراتيجية شاملة لنزع السلاح وضبطه في دارفور، تراعي السياق المحلي وتشارك فيها المجتمعات المتأثرة.
23. معالجة جذور النزاع عبر سياسات عادلة تتعلق بالأرض، والموارد، والعدالة الانتقالية، والمصالحة المجتمعية.

النهاية،،،